مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: تحليل واقع القطاع الصناعي الخاص في محافظة اللاذقية وأفاق تطويره
اسم الكاتب: د. عابد فضيلة، هدى رجب
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4127
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 07:37 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (30) العدد (4)2008
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (30) No. (4) 2008

تحليل واقع القطاع الصناعي الخاص في محافظة اللاذقية وأفاق تطويره

الدكتور عابد فضلية*

هدى رجب**

(تاريخ الإيداع 11 / 6 / 2008. قُبِل للنشر في 2008/11/11)

□ الملخّص □

بات التحول إلى اقتصاد تلعب فيه الصناعة دوراً متميزاً في النشاط الاقتصادي ليس خياراً وحسب بل مطلباً ملحاً، خاصة مع انخفاض إنتاج النفط السوري وتوقع نضوبه خلال سنوات قليلة قادمة، والذي كان حتى وقت قريب المصدر الأول إن لم نقل الوحيد لتمويل عملية التنمية في الاقتصاد السوري.

وقد تم في هذا البحث التأكيد على أن الموقع المتميز لمحافظة اللاذقية بما يتوافر فيها من إمكانيات طبيعية وبشرية، يتيح المجال لإقامة صناعة متطورة فيها، ويقع العبء الأكبر في إقامة مثل هذه الصناعة على كاهل القطاع الخاص نظراً لحجم الدور الذي أعطي له في ظل توجه الاقتصاد السوري نحو تطبيق "اقتصاد السوق الاجتماعي" كنموذج لقيادة عملية الإصلاح. وفي إطار ذلك قام الباحث بإجراء دراسة تحليلية لواقع القطاع الصناعي الخاص في محافظة اللاذقية وآفاق تطويره والكشف عن الصعوبات التي تعترض عمله، وتوصلت الدراسة لصياغة مجموعة من المقترحات لتفعيل دور القطاع الصناعي الخاص في هذه المحافظة على نحو ينعكس إيجاباً على الأداء الاقتصادي لهذا القطاع وعلى المؤشرات الاقتصادية الكلية.

الكلمات المفتاحية: القطاع الصناعي الخاص– صناعة تحويلية– اقتصاد السوق الاجتماعي.

* أستاذ مساعد – قسم الاقتصاد والتخطيط– كلية الاقتصاد– جامعة دمشق– دمشق– سورية.

** طالبة دراسات عليا (دكتوراه)– قسم الاقتصاد والتخطيط– كلية الاقتصاد– جامعة دمشق– دمشق– سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (30) العدد (4)2008
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (30) No. (4) 2008

Analysis Status of Private Industrial Sector in Lattakia and its Development:

Dr. Abed Faddlih*
Huda Rajab**

(Received 11 / 6 / 2008. Accepted 11/11/2008)

□ ABSTRACT □

The transformation into an economic which depends on manufacturing has become desired need especially after the decline of Syrian oil production and expectancy to running out during the next few years. The research emphasize that the importance of Latakia, which has natural and human resources, allows us to achieve developed industry. The heavy burden falls on the shoulder of the private sector due to its great role it has been assigned which becomes as the pattern to reform. So this analysis sheds light on the difficulties in Latakia private industrial sector. We have reached certain conclusions for suggesting the activation of its role in national economy.

Key words: Private Industrial Sector, Processing Industry, Social Market Economics

*Associate Professor, Department of Economics and Planning, Faculty of Economics, Damascus University, Damascus, Syria.
**Postgraduate Student, Department of Economics and Planning, Faculty of Economics, Damascus University, Damascus, Syria.

مقدمة:

يواجه الاقتصاد السوري اليوم تحولات إصلاحية هامة سواء في انتهاجه لاقتصاد السوق الاجتماعي كأسلوب لإدارة العملية الاقتصادية، أو في سعيه لتغيير الهيكل الاقتصادي القائم وتحقيق انتقاله من الشكل الريعي إلى اقتصاد القيمة المضافة من خلال تطوير الصناعة التحويلية وجعلها قاطرة لعملية التنمية.

ومن هنا تصبح الصناعة التحويلية أكثر القطاعات الاقتصادية حاجة للدراسة والبحث خصوصاً المقامة من قبل القطاع الخاص الذي أنيط به الدور الرئيس في عملية الإصلاح المنشودة في ظل اقتصاد السوق الاجتماعي الذي اعتمدته الحكومة السورية كنموذج لقيادة عملية الإصلاح في خطتها الخمسية العاشرة للتنمية 2006– 2010.

وقد تم اختيار محافظة اللاذقية كنموذج للدراسة نظراً لغناها بالموارد الطبيعية والبشرية وللأهمية الجغرافية للمنطقة التي إذا مكن استغلالها بشكل علمي ومدروس فإنها قد تصبح موطن لصناعات شاطئية وتصديرية مهمة أسوة بالتجارب الصناعية الناجحة المقامة في مناطق ساحلية في دول كثيرة كالصين واليابان وغيرها.

ففي اليابان [1] تم إقامة صناعات متطورة في العديد من المناطق الساحلية كمناطق "كوب وأوزاكا وكيوتو" على سواحل اليابان. ساعد على قيام هذه الصناعات وجود الموانئ التي تربط أجزاء هذه المناطق ببعضها البعض وربطها بغيرها من المناطق، كما تم إقامة صناعات شاطئية متطورة في بعض المدن الساحلية كصناعة السفن في مدينة " نيغازاكي" والصناعات الكهرومائية في مدينة " توياما" للاستفادة من القوى المائية كمصدر للطاقة.

أما الصين [2] فقد قامت فيها صناعات تصديرية متطورة في الكثير من المدن الساحلية والتي من أهمها صناعة الحديد والصلب في "كانتون وشنغهاي" الواقعتين على الساحل الشرقي للصين.

من كل ما سبق نؤكد على ضرورة الاهتمام بالتصنيع في محافظة اللاذقية بقيادة القطاع الخاص بما يحقق هدفين، الأول هو تحسين موقع الصناعة التحويلية في اقتصاد المنطقة خاصة أن هذه المحافظة لا تزال تعد محافظة زراعية بالمرتبة الأولى، والثاني هو تغيير هيكل الصناعات القائمة فيها باتجاه الصناعات الأكثر تطوراً والأكبر حجماً.

وفي سبيلنا لتأكيد ذلك سنقوم بتحليل بنية الصناعة التحويلية المقامة من قبل القطاع الخاص وكيفية تطور حركتها واتجاه تطور الاستثمار الخاص في القطاع الصناعي.

أهمية البحث وأهدافه:

يكتسب هذا البحث أهميته من جانبين، **الأول:** هو أن تفعيل دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني أصبح ضرورة حتمية وليس مجرد صيغة تكميلية، فالتنمية الاقتصادية القائمة على صناعة تحويلية متطورة تتطلب إمكانات كبيرة وتستلزم بالتالي تضافر جهود كافة أعضاء وقطاعات الاقتصاد الوطني وهذا يعني دوراً أكبر للقطاع الخاص في العملية التنموية وهو ما أكدته مؤخراً الإدارة الاقتصادية من خلال تبنيها لنموذج اقتصاد السوق الاجتماعي في خطتها الخمسية العاشرة للتنمية والتي تعتبر برنامج عملي لتحضير الاقتصاد للانتقال نحو اقتصاد السوق الاجتماعي.

أما **الجانب الثاني:** فيتمثل بالأهمية المتزايدة لقطاع الصناعة التحويلية لكونه أكثر القطاعات قدرة على لعب دور القاطرة للنهوض بالاقتصاد السوري لما يخلقه من تشابكات أمامية وخلفية. بالإضافة لما له من دور في استقدام التكنولوجيا المتطورة تمهيداً للانتقال إلى مرحلة أكثر تطوراً في التنمية الاقتصادية بالاعتماد على الصناعة الثقيلة وإقامة الصناعات الكثيفة الرأسمال والتي تعتبر القاعدة الأساسية لأي تنمية حقيقية.

وتزداد أهمية الصناعة في السنوات الأخيرة لكونها البديل الوحيد للنفط في تمويل عملية التنمية خاصة مع تراجع

عائدات النفط وتوقع نضوبه خلال سنوات قليلة قادمة.

ويهدف البحث إلى إظهار أهمية دور القطاع الصناعي الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية في محافظة اللاذقية بما يكفل انتقالها من محافظة زراعية بدائية إلى محافظة صناعية متطورة من خلال الوقوف على واقع هذا القطاع في محافظة اللاذقية من حيث عدد ونوع الصناعات المقامة والصعوبات التي تعترض عمله والبحث في الوسائل الكفيلة بتطويره كي يتمكن من أخذ الدور المطلوب منه في دعم وتطوير الاقتصاد الوطني

فرضيات البحث:

1. يواجه القطاع الصناعي الخاص في محافظة اللاذقية مجموعة من الصعوبات والمعوقات التي تحد من نشاطه وتعيق تطوره.
2. إن هذه الصعوبات والمعوقات إذا أمكن التغلب عليها فإن محافظة اللاذقية قد تصبح موطن لصناعات شاطئية وتصديرية مهمة يكون للقطاع الخاص الدور الأكبر في إقامتها.

طرائق البحث ومواده:

يقوم البحث على المنهج الوصفي التاريخي من خلال دراسة نشوء وتطور القطاع الصناعي الخاص في محافظة اللاذقية، كما تم استخدام المنهج الاستقرائي من خلال دراسة واستقراء وتحليل حالة القطاع الصناعي الخاص في محافظة اللاذقية منذ بداية التسعينات وحتى الوقت الحالي كونها الفترة التي شهدت بداية التطور الحقيقي لهذا القطاع.

ملاحظات:

1. عدم توفر إحصاءات رسمية عن تطور الإنتاج الإجمالي في القطاع الصناعي الخاص في محافظة اللاذقية أو عن مساهمته في التجارة الخارجية، فالتقارير السنوية لمديرية القطاع الصناعي اكتفت بدراسة تطور أعداد المنشآت القائمة في هذا القطاع بأنواعها المختلفة وتطور رأسمالها وعدد عمالها لذلك اكتفينا بدراسة واقع القطاع الصناعي الخاص وفق هذه المؤشرات.
2. إن الاستثمار الصناعي الخاص يكاد يكون مقتصراً على الصناعات التحويلية نظراً لأن الصناعة الاستخراجية محتكرة بالكامل من قبل القطاع العام عدا بعض مقالع البحص والحجارة والرمل لذلك غالباً ما يقصد بالصناعة في هذا القطاع الصناعة التحويلية.
3. جميع الأرقام في هذا البحث مأخوذة من التقارير السنوية لمديرية الصناعة في محافظة اللاذقية ما لم يذكر خلاف ذلك.

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: بحث بعنوان "قراءة في القطاع الخاص في سورية" إعداد الدكتور مطانيوس حبيب مقدم إلى جمعية العلوم الاقتصادية ندوة الثلاثاء الاقتصادية، عام 2005

هدف هذا البحث إلى دراسة مؤشرات أداء القطاع الخاص في سورية بغية الوصول إلى السياسة الواجب إتباعها من أجل جذب القطاع الخاص للإسهام بفعالية أكبر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القطر.

وتوصل إلى النتائج والمقترحات التالية:

1. إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني على أساس التكامل والتعاون بين القطاعين العام والخاص.

2.معالجة أوضاع القطاع العام وإصلاحها من دون أي تردّد بإخضاع إدارته للمعايير الاقتصادية والبدء بإجراء دراسة تحليل اقتصادي لعمل كل من مؤسساته من أجل تقرير نوع العلاج اللازم لها.

3.مساعدة القطاع الخاص على إعادة الهيكلة وتحفيزه على استثمار فوائضه في الاقتصاد الوطني من جهة، وإعادة أمواله المهاجرة من جهة ثانية. وعلى الخصوص تشجيع الاستثمار في الصناعة التحويلية.

الدراسة الثانية: بحث بعنوان "الصناعة وآفاق تطورها في المنطقة الساحلية" إعداد فهيم سلامي وإشراف الدكتور نور الدين هرمز، نشر هذا البحث في مجلة جامعة تشرين، سلسلة العلوم الاقتصادية المجلد 22 العدد2 عام 2000.

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على واقع القطاع الصناعي في المنطقة الساحلية، لتحديد الصعوبات والمنعكسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المترتبة على النشاطات الصناعية في المنطقة الساحلية تمهيداً لاقتراح الحلول اللازمة للارتقاء بها وجعلها أكثر تكاملاً مع بقية القطاعات.

وتوصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

1.لكل من القطاع العام والخاص دور في تنمية المنطقة لذلك يجب أن يبقى هذا الدور ويحدد وفق متطلبات التنمية وفي ضوء إمكانيات كل منهما.

2.يجب دعم الصناعات المتوسطة والصغيرة في الريف كصناعة السجاد اليدوي والصناعات الحرفية الأخرى.

3. يجب الإسراع في انجاز المدن الصناعية في كل من اللاذقية وجبلة وطرطوس.

ملاحظات حول الدراسات السابقة:

من استعراض الدراسات السابقة يتبين لنا ما يلي:

1.الدراسة الأولى قامت بالبحث في واقع القطاع الخاص بشكل عام الصناعي منه والتجاري والخدمي وكيفية العمل على تفعيل دوره جنباً إلى جنب مع القطاع العام.

2.الدراسة الثانية تناولت الصناعة بشكل عام (التحويلية والاستخراجية) في كلا القطاعين عام وخاص في المنطقة الساحلية ككل.

أما دراستنا تختلف عن الدراستين السابقتين بأنها بحثت في واقع القطاع الصناعي الخاص في محافظة اللاذقية انطلاقاً من إيماننا بضرورة تطوير الصناعة التحويلية في هذه المحافظة التي تمتلك جميع مقومات الصناعة الناجحة حيث تسهم الصناعة في تطوير واقعها بما يحقق التنمية المتوازنة بين جميع محافظات القطر مع التأكيد على أن تحقيق هذا الأمر لا يمكن أن يتم دون مساهمة فعالة من القطاع الخاص الذي يمارس دوراً كبيراً في النشاط الصناعي في هذه المحافظة.

النتائج والمناقشة:

أولاً : التطور التاريخي للقطاع الصناعي الخاص في سورية:

شهد الاقتصاد في مرحلة ما بعد الاستقلال نمواً صناعياً واسعاً على يد القطاع الخاص، الذي استفاد من احتكاكه بالأسواق الخارجية وخاصة العربية واتصاله معها لتطوير صناعاته، فتم خلال الأعوام 1947 -1958 إنشاء حوالي 130 شركة مساهمة بلغ مجموع رأسمالها نحو 316 مليون ل.س، شملت صناعات الغزل والنسيج والزجاج والأسمنت والزيوت والألبسة [3] ، وصدر آنذاك مرسوم تشريعي هام لدعم الصناعة الوطنية وحمايته هو المرسوم (103) لعام 1952 والذي ما زال معمولاً به حتى اليوم .

ولكن مع تبني سورية لنظام التخطيط الاشتراكي في بداية الستينات وتحديداً بعد ثورة الثامن من آذار عام 1963 تم تأميم الكثير من شركات ومنشآت القطاع الخاص. فقد بلغ عدد الشركات الصناعية الخاصة المؤممة حوالي 115 شركة حتى عام 1965 [4] ليتسلم القطاع العام قيادة عملية التنمية الاقتصادية آنذاك. ونتيجة لذلك تراجع دور القطاع الخاص في الصناعة السورية واقتصر نشاطه آنذاك على بعض الصناعات الصغيرة والمشاريع المحدودة الحجم ذات الطابع الفردي أو العائلي خوفاً من التأميم. واستمر الأمر كذلك حتى قيام الحركة التصحيحية عام 1970 التي شجعت القطاع الخاص على ممارسة دور أكبر في الحياة الاقتصادية من خلال طرحها لشعار التعددية الاقتصادية، ونتيجة لذلك أخذت المشاريع الصناعية الخاصة بالتوسع وازدادت حصة القطاع الخاص في إجمالي التكوين الرأسمالي خاصة بعد جملة من الإجراءات الإصلاحية التي اتخذتها الحكومة منذ منتصف الثمانينات والتي شملت التجارة الخارجية والاستثمار والقطاع الأجنبي، والتي رفدتها بإصدار قانون تشجيع الاستثمار رقم /10/ لعام 1991 الذي أعطى دفعة جديدة لرؤوس الأموال الخاصة وفتح أمامها مجالات كثيرة للاستثمار الصناعي كانت محصورة فيما مضى بالقطاع العام.

ولكن لا بد لنا من الإشارة إلى أنه ورغم أن التطور الملحوظ في عدد مشاريع القطاع الخاص الصناعية وفي حجم استثماراته إلا إن بنية الصناعة السورية لم تتغير وما زال دورها ضئيلاً في إجمالي الصادرات السورية، كما أن القطاع الخاص لم يستعد دوره الرائد في الصناعة الوطنية، كما لم يستعد شكله المؤسساتي المتمثل في شركات الأموال، وما زالت معظم منشآته ذات طابع عائلي صغير، وبالرغم من وجود عدد من الشركات المساهمة ولكنها لا تزال دون مستوى الطموح.

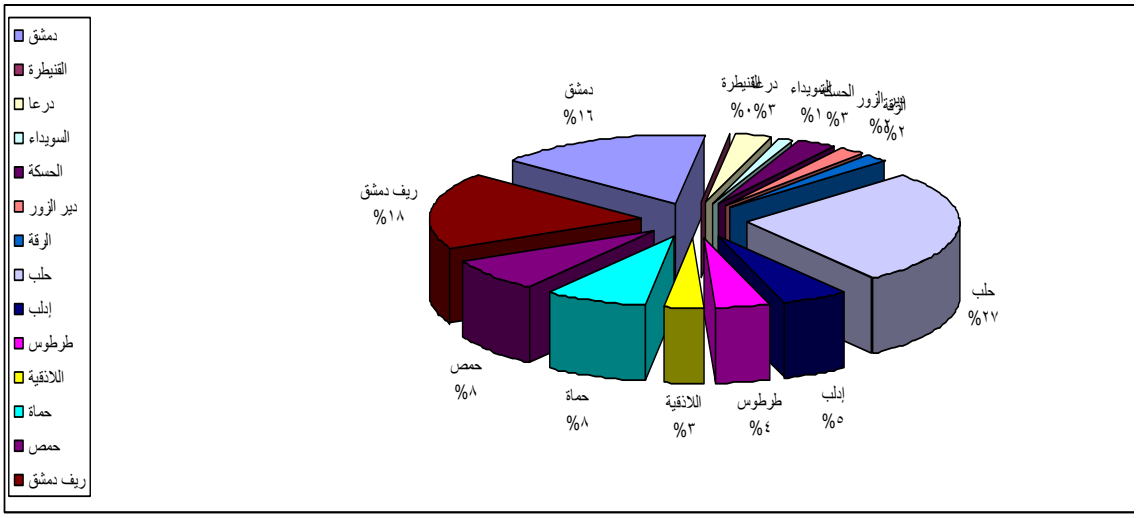
ثانياً: موقع ودور محافظة اللاذقية في الصناعة السورية:

احتلت اللاذقية في القديم موقعاً هاماً في العلاقات الاقتصادية الدولية حيث كانت الملاحة هي العامل الأهم الذي جعل المنطقة تنال سمعة جيدة في ازدهار الفعاليات الاقتصادية، وعرفت المحافظة مجموعة من الحرف الصناعية، كصناعة القوارب ومستلزمات الصيد البحري والسجاد اليدوي، وقد أنشئت في المحافظة مجموعة من المشاريع الصناعية الخاصة بين عامي 1950-1960 ولكنها أممت بعد قيام ثورة الثامن من آذار شأنها في ذلك شأن باقي المحافظات في القطر ومنها معمل الخشب في اللاذقية.

وخلال الفترة 1965-1970 عانت المحافظة من فترة ركود في الحركة الصناعية المحلية فلم يتم إنشاء أي مصنع خاص واقتصر الأمر على منح بعض التراخيص الحرفية لورشات صنع البلوك وصنع المفروشات والحدادة والنجارة[5] وبقيت الزراعة هي النشاط الرئيسي لسكانها حتى عام 1970 فقد كان 60% من مجموع القوى العاملة فيها يعملون في الزراعة. [6] ولكن بعد عام 1970 شهدت المحافظة بداية نهوض الحركة الصناعية بقيادة القطاع العام الذي أقام مجموعة من المنشآت الصناعية الرائدة في مجالات تصفية النفط وصناعة التبغ والألمنيوم والمحركات والغزل والنسيج والكونسروة.

أعادت الحركة التصحيحية الثقة للمستثمرين فتم إنشاء العديد من المشاريع الصناعية الخاصة وازداد عددها بشكل ملحوظ بعد صدور قانون الاستثمار رقم /10/ لعام 1991 الذي يعد بداية الانطلاق للقطاع الخاص في المجال الصناعي. ورغم التوسع الحاصل في النشاط الصناعي في محافظة اللاذقية إلاّ أن عدد المنشآت الصناعية الخاصة يبقى قليلاً جداً عند مقارنته بباقي محافظات القطر، فنصيب هذه المحافظة من المنشآت الصناعية لم يتجاوز 7288 منشأة حتى نهاية عام 2007 وهو عدد قليل نسبياً مقارنة بالمحافظات الأخرى. فمنذ السبعينات وحتى الآن حافظت

اللاذقية على المركز السابع أو الثامن في الترتيب من حيث توزع المنشآت الصناعية في القطاع الخاص. وتتراوح نسبة المنشآت في القطاع الخاص الصناعي في هذه المحافظة بين 3–4% من إجمالي عدد المنشآت الصناعية الخاصة في القطر[7]. والشكل البياني التالي يبين التوزع النسبي للمنشآت في القطاع الصناعي الخاص خلال عام 2000.



الشكل رقم (1) التوزيع النسبي للمنشآت في القطاع الخاص الصناعي وفقاً لإطار عام 2000

أما من حيث الإنتاج الصناعي لهذه المنشآت فقد وصل إلى 8124270 ألف ليرة سورية عام 2000 وبنسبة 5.13% من إجمالي الإنتاج الصناعي الخاص، بينما بلغ رأس المال المستثمر في هذه المنشآت 8891967 ألف ليرة سورية وبنسبة 7.6% من إجمالي رأس المال المستثمر وبلغ وسطي عدد العاملين فيها ما نسبته 5.19% من إجمالي عدد العاملين في القطاع الخاص الصناعي لعام 2000، والجدول التالي يظهر بعض المؤشرات المتعلقة بالقطاع الصناعي الخاص في محافظة اللاذقية.

الجدول رقم(1) يبين بعض المؤشرات المتعلقة بالقطاع الصناعي الخاص في محافظة اللاذقية ونسبتها إلى المجموع الكلي للقطاع الصناعي الخاص في القطر عام 2000(القيمة: ألف ل.س)

الإنتاج الإجمالي		مستلزمات الإنتاج		رأس المال المستثمر		وسطي عدد العمال		كتلة الرواتب والأجور	
القيمة	النسبة من المجموع	القيمة	النسبة من المجموع	القيمة	النسبة من المجموع	العدد	النسبة من المجموع	القيمة	النسبة من المجموع
8124270	%5.13	6216086	%5.50	8891967	%7.60	13878	%5.19	329392	%4.46

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء– نتائج بحث الاستقصاء الصناعي في القطاع الخاص لعام 2000

ثالثاً: واقع القطاع الصناعي الخاص في محافظة اللاذقية:

1.بنية الصناعة التحويلية المقامة من قبل القطاع الخاص.

2.تطور حركة الصناعة.

3.اتجاه تطور الاستثمار الخاص في القطاع الصناعي.

1– بنية الصناعة المقامة من قبل القطاع الخاص:

يتألف القطاع الصناعي الخاص في محافظة اللاذقية حتى نهاية عام 2007 من 7288 منشأة يبلغ إجمالي رأس مالها 12.834 مليار ل.س ويعمل فيها 17797 عامل ويمكن تصنيف المنشآت الصناعية في هذا القطاع حسب المنشأة (بالاعتماد على التصنيف الأوروبي) [8] في ثلاث مجموعات:

1.**المنشآت الحرفية** The Handicraft Establishments: وهي المنشآت المتناهية في الصغر، وتمثل النسبة الغالبة في عدد من المنشآت الصناعية في المحافظة فهي تتجاوز 89% من إجمالي عدد المنشآت الصناعية، وتشكل 19% من رأس المال و 72.4% من العمالة وبذلك فهي تقع في المرتبة الأولى من حيث العدد وعدد العمال.

2.**المنشآت الصناعية** The Industrial Establishments: وهي تمثل فئة الصناعات الصغيرة وتم الترخيص لهذه المنشآت وفقاً للقانون رقم 21 لعام 1958. تأتي هذه المنشآت في المرتبة الثانية بعد المنشآت الحرفية من حيث العدد وعدد العمال وفي المرتبة الأولى من حيث رأس المال المستثمر فهي تشكل حوالي 10% من إجمالي عدد المنشآت الصناعية المقامة وما نسبته 21.4% من العمالة. بينما يشكل رأس المال المستثمر في هذه المنشآت 46% من إجمالي رؤوس الأموال الخاصة المستثمرة في الصناعة حتى نهاية عام 2007.

3.**المنشآت الاستثمارية** The Investing Establishments: وهي تمثل الصناعات المتوسطة وعددا محدداً من المشاريع الكبيرة وقد رخص لهذه المنشآت وفقاً للقانون رقم /10/ لعام 1991 وهي تشكل النسبة الأقل من حيث عدد المنشآت فهي لا تتجاوز 0.4% من العدد الإجمالي للمنشآت الصناعية و 6.2% من العمالة بينما تمثل 35% من رأس المال المستثمر.

والجدول التالي يبين توزع المنشآت الصناعية الخاصة بحسب نوع المنشأة:

الجدول رقم(2) يبين تطور المنشآت في القطاع الصناعي الخاص حسب نوع المنشأة حتى نهاية عام 2007.

نوع المنشأة	عدد المنشآت		رأس المال بالألف		حجم العمالة	
	العدد	النسبة	القيمة	النسبة	العدد	النسبة
منشآت استثمارية	25	%0.4	4504564	%35	1100	%6.2
منشآت صناعية	758	%10.4	5898258	%46	3815	%21.4
منشآت حرفية	6505	%89.2	2431656	%19	12882	%72.4
المجموع	7288	%100	12834478	%100	17797	%100

المصدر: التقارير السنوية لمديرية الصناعة في اللاذقية للأعوام المذكورة، والنسب حسبت من قبل الباحثة.

كما يتوزع النشاط الصناعي الخاص حسب فروع الصناعة الأربعة وهي (هندسية . كيميائية . غذائية . نسيجية) كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم(3) يبين تطور المنشآت في القطاع الصناعي الخاص حسب نوع النشاط الصناعي حتى نهاية عام 2007.

نوع النشاط الصناع	عدد المنشآت		رأس المال بالألف		حجم العمالة	
	العدد	النسبة	القيمة	النسبة	العدد	النسبة

ي						
منشآت هندسية	5087	%69.8	4099290	%31.9	10336	%58
منشآت كيميائية	616	%8.5	1908462	%14.9	1452	%8.2
منشآت غذائية	1232	%16.9	6047751	%47.1	4442	%25.9
منشآت نسيجية	353	%4.8	778975	%6.1	1567	%8.8
المجموع	7288	%100	12834478	%100	17797	%100

المصدر: التقارير السنوية لمديرية الصناعة في اللاذقية للأعوام المذكورة، والنسب حسبت من قبل الباحثة.

من الجدول السابق نلاحظ أن معظم نشاط القطاع الخاص يتركز في الصناعات الهندسية والغذائية ثم الكيميائية فالنسيجية على النحو التالي:

1.**الصناعات الهندسية:** وبخاصة (أجهزة الطاقة بالحرارة الشمسية، والأثاث المنزلي، الأدوات الكهربائية المنزلية كالبرادات– الغسالات – أفران الغاز وغيرها) .

وتحتل الصناعات الهندسية المكان الأول من حيث عدد المنشآت وحجم العمالة حيث بلغ عدد المنشآت 5087 منشأة هندسية حتى نهاية عام 2007، إلاّ أنها في الأغلب منشآت حرفية صغيرة تعتمد على اليد العاملة أكثر من اعتمادها على التقانة الحديثة رغم أنّ حاجة هذا النوع من الصناعات إلى التقانة الحديثة لزيادة الإنتاجية فالمنشآت الحرفية الهندسية يبلغ عددها 4793 منشأة هندسية من أصل 5087 منشأة أي بنسبة 94% .

2.**الصناعات الغذائية:** من أهمها (صناعة المياه الغازية ومكثفات الفواكه والكونسروة وتعبئة زيت الزيتون وغيرها) وتحتل هذه الصناعات المرتبة الأولى من حيث رأس المال والثانية من حيث عدد المنشآت الصناعية وحجم العمالة بنسبة 47% من رأس المال و 16.9% من حيث العدد و 25% من العمالة وهذا يعكس استخدام التقانة الحديثة في هذه الصناعات.

3.**الصناعات الكيماوية:** ومن أهمها (الدهانات، مواد الزينة والتجميل، صناعة الصابون....) تحتل هذه الصناعات المرتبة الثالثة من حيث العدد ورأس المال بنسبة 8.5% من إجمالي عدد المنشآت و 14.9% من رأس المال. بينما تحتل المرتبة الأخيرة من حيث عدد العمال وبنسبة 8.2% من العمالة وهو ما يعكس حاجة هذه الصناعات للتقانة والتوسع في إقامتها من قبل القطاع الخاص.

4.**الصناعات النسيجية:** تأتي هذه الصناعات في المرتبة الأخيرة من حيث عدد المنشآت ورأس المال بنسبة 4.8% من إجمالي عدد المنشآت و 6.1% من رأس المال وفي المرتبة ما قبل الأخيرة من حيث العمالة وبنسبة 8.8% من العمالة، فالصناعات النسيجية في هذه المحافظة تركت بشكل شبه كامل للقطاع العام.

2– تطور حركة الصناعة في القطاع الخاص:

كان القطاع الخاص قبل التسعينات عبارة عن مصانع وورشات حرفية مبعثرة يغلب عليها الطابع العائلي والإنتاج للسوق المحلية وكانت صناعاته محدودة بمجالات معينة بينما يحظر عليه دخول مجالات أخرى تركت للقطاع العام. ولكن بعد ظهور قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991 انطلق القطاع الخاص في الاستثمار الصناعي ولم يعد نشاطه

مقتصراً على إنتاج السلع الاستهلاكية وبعض الصناعات الخفيفة بل توجه نحو الاستثمار في صناعات أساسية كصناعة الحديد والمعادن والألمنيوم والزجاج والأدوات الكهربائية وغيرها.

وبالتالي يمكن القول أن التطور الحقيقي للقطاع الصناعي الخاص حدث في بداية التسعينات، ويمكن متابعة حركة هذا التطور من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(4)يبين حركة المنشآت الصناعية والحرفية والاستثمارية حتى نهاية عام 2007(الوحدة: منشأة)

	1990	1995	2000	2005	2006	2007
منشآت استثمارية	-	2	15	25	26	25
منشآت صناعية	683	515	556	711	736	758
منشآت حرفية	5124	4920	5491	6164	6320	6505
المجموع	5807	5437	6062	6900	7082	7288

المصدر: التقارير السنوية لمديرية الصناعة في اللاذقية للأعوام المذكورة.

من الجدول نلاحظ:

لقد ازداد العدد الكلي للمنشآت الصناعية والحرفية 1.3 مرة بين عامي1995 -2007 ، فقد ازدادت المنشآت الصناعية بمعدل 48% في عام 2007 عما كانت عليه عام 1995. بينما ازدادت المنشآت الحرفية بمعدل 32% في عام 2007 عما كانت عليه عام 1995.

في حين تم تنفيذ أول منشأة استثمارية وفق القانون رقم /10/ لعام 1991 في عام 1994 وهي عبارة عن منشأة غذائية وقد ارتفع عددها إلى منشأتين استثماريتين عام 1995 ليصل عددها إلى 25 منشأة استثمارية بنهاية عام 2007.

إن دراسة تطور حركة المنشآت الصناعية المقامة من قبل القطاع الخاص يستوجب الوقوف عند بعض النقاط:

1- إن التطور الحاصل في حركة المنشآت الصناعية بأنواعها المختلفة ينسجم مع التغير والتطور في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي. فقد انخفض معدل النمو في أعداد المنشآت الصناعية خلال النصف الثاني من التسعينات انسجاماً مع الانخفاض الحاصل في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة نفسها والتي انخفض متوسط معدل النمو من 8.2 % سنوياً خلال النصف الأول من التسعينات (بعد صدور قانون الاستثمار رقم 10) إلى 3.6% سنوياً في النصف الثاني منه بينما كان معدل لنمو سالباً (-3.5%) عام 1999. [9] حيث لم يتجاوز معدل النمو في أعداد المنشآت الصناعية خلال السنوات 1998-2001 ما نسبته 0.9 % ليعود هذا المعدل للارتفاع منذ عام 2002 نتيجة للتحسن الذي طرأ على أداء الاقتصاد السوري منذ عام 2002 فقد ارتفع وسطي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000 -2005 (فترة الخطة الخمسية التاسعة) حتى بلغ 3.7 % سنوياً [10]

2- هناك اتجاه عام في الاستثمار الخاص نحو إقامة المنشآت الصناعية المقامة على القانون رقم 21 لعام 1958 بشكل أكبر من المنشآت الحرفية وهذا ما يؤكده زيادة أعداد المنشآت الصناعية بنسبة أكبر من أعداد المنشآت الحرفية بين الأعوام 1995-2007 ويعكس ذلك تحسن مناخ الاستثمار أمام القطاع الصناعي الخاص.

3- اتجاه تطور الاستثمار الخاص في القطاع الصناعي:

سنقوم بتتبع تطور الاستثمار الخاص في كل نوع من أنواع الصناعة حسب التصنيف الأوروبي.

- ***المنشآت الاستثمارية القائمة على القانون رقم /10/ لعام 1991:***

دخلت أولى المنشآت الاستثمارية مجال الإنتاج عام 1994 ثم تطور عددها حتى وصل إلى 15 منشأة صناعية استثمارية بنهاية عام 2000 ، ووصلت إلى أعلى قيمة لها عام 2006 فقد بلغ عددها 26 منشأة صناعية استثمارية بينما شهد عام 2007 إلغاء منشأة استثمارية نسيجية وإضافة خط لمنشأة هندسية وآلات متممة لمنشأة غذائية قائمة. وتعمل المنشآت القائمة في مجال الصناعات الكيميائية والغذائية بالتساوي ثم الهندسية فالنسيجية. والجدول التالي يبين تطور أعداد المنشآت الصناعية المنفذة منذ صدور قانون الاستثمار رقم /10/ وحتى نهاية عام 2007.

الجدول رقم(5) يبين عدد المشاريع الاستثمارية المنفذة منذ صدور قانون الاستثمار رقم (10) لعام 1991 في محافظة اللاذقية

	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	حتى نهاية 2000	حتى نهاية 2005	حتى نهاية 2006	حتى نهاية 2007
منشآت هندسية	-	-	1	-	-	1	1	3	6	6	6
منشآت كيميائية	-	-	2	1	2	-	-	6	9	9	9
منشآت غذائية	1	1	-	1	-	2	2	5	8	9	9
منشآت نسيجية	-	-	1	-	-	-	-	1	2	2	*1
المجموع	1	1	4	2	2	3	3	15	25	26	25

***تم إلغاء منشأة نسيجية في عام 2007 وإضافة خط لمنشأة هندسية وآلات متممة لمنشأة غذائية.**

المصدر: التقارير السنوية لمديرية الصناعة في اللاذقية للأعوام المذكورة.

من تتبع تطور الاستثمار في المنشآت الصناعية المقامة على القانون رقم /10/ لعام 1991، يلاحظ أنه لم يحدث تحسن ملحوظ في واقع الاستثمار في هذه المنشآت. فمن خلال الجدول التالي يمكن الوقوف عند أهم النقاط وهي:

الجدول رقم(6) يبين تطور عدد ورأسمال المنشآت الصناعية القائمة على القانون رقم (10) لعام 1991و ما يحركه العامل الواحد من رأسمال ومن الآلات مقرونة بتكاليفها النقدية حتى نهاية عام 2007. (رأس المال: بالألف ل.س، عدد العمال: عامل)

	2000	2005	2006	2007
عدد المنشآت الاستثمارية	15	25	26	25
متوسط رأس مالها	212463	180478	174587	180182

متوسط عدد عمالها	47.2	46.2	45	44
نصيب العامل من رأس المال	4501	4306	3847	4095
نصيب العامل من الآلات	2172	1949	1931	2107

المصدر: حسبت المتوسطات من قبل الباحثة بالاعتماد على الأرقام الواردة في التقارير السنوية لمديرية الصناعة في اللاذقية للأعوام المذكورة.

1. يلاحظ أن متوسط رأس مال هذه المنشآت أقل من متوسط رأس مال المنشآت المماثلة في الدول الصناعية العربية والمجاورة، وهذا يؤثر في قدرتها التنافسية داخلياً وخارجياً، خاصة مع دخول سورية في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. فمن الجدول السابق نجد أن متوسط رأسمال المنشأة الصناعية الواحدة في اللاذقية في عام 2000 بلغ حوالي 212 مليون ل.س أي ما يعادل 4.2 مليون دولار (على أساس سعر صرف للدولار يساوي 50 ل.س)، بينما بلغ متوسط رأس مال المنشأة الصناعية الواحدة في سلطنة عمان لنفس العام 2.257 مليون ريال عماني أي ما يعادل حوالي 5.4 مليون دولار[11] ، ويصل متوسط رأس مال المشاريع الصناعية التحويلية في مملكة البحرين إلى أكثر من 6 مليون دولار (يوجد فيها 450 مصنعاً بتكلفة استثمارية بلغت مليارين و700 مليون دولار) [12] بينما يصل متوسط رأسمال بعض الشركات الاستثمارية في مصر إلى أكثر من ذلك بكثير كشركة "النصر للملابس والمنسوجات" برأسمال قدره 123 مليون دولار وشركة إسمنت "طره بورتلاند" برأسمال قدره 525 مليون دولار[13].

2. إن متوسط رأس مال هذه المنشآت يميل نحو التناقص فقد انخفض من 212463 ألف ليرة عام 2000 إلى 180182 ألف ليرة عام 2007 وبما أن تكلفة الاستثمار مقاسة بالأسعار الثابتة ترتفع فإن الحجوم الفعلية لطاقات الإنتاج في هذه المنشآت تميل نحو الانخفاض.

3. هناك اتجاهاً عاماً لتخفيض كثافة العمل في هذه المنشآت. فقد انخفض متوسط عدد العمال في هذه المنشآت من 47.2 عامل عام 2000 إلى 44 عامل عام 2007، فيما استمر نصيب العامل من الآلات بالانخفاض من 2172 ألف عام 2000 إلى1949 ألف عام 2005 ثم 2107 ألف ل.س عام 2007 (بالرغم من ارتفاع الأسعار).

أي أن هناك اتجاه واضح لتخفيض كثافة العمل وكثافة رأس المال في هذه المنشآت. ويعود السبب في ذلك ربما إلى عدم توفر المناخ الملائم للاستثمار وعدم كفاية المحفزات الضرورية لإقامة الاستثمارات الكبيرة، الأمر الذي يدعو الصناعيين إلى عدم المخاطرة بإقامة استثمارات كبيرة قد لا تستطيع تصريف كامل منتجاتها محلياً بسبب محدودية حجم السوق المحلية (نتيجة لانخفاض مستوى الدخول في هذه المحافظة) كما قد لا تستطيع فتح أسواق لها في المحافظات الأخرى بسبب المنافسة الكبيرة من المشروعات المماثلة في المحافظات الأخرى والتي تتوفر لها مقومات أكثر لصناعة أنجح، كتوفر المدن الصناعية في المحافظات الرئيسية والتي تقدم للمشروعات الصناعية القائمة فيها تسهيلات أكبر وبأسعار مناسبة مما يخفض من تكاليف الإنتاج في هذه المنشآت ويجعلها أكثر قدرة على المنافسة، وهو ما لا يتوفر للمنشآت الصناعية القائمة في محافظة اللاذقية. يضاف إلى ذلك المنافسة الشديدة التي تتعرض لها من منتجات الدول العربية التي غزت الأسواق المحلية والتي أصبحت تشكل منافساً قوياً للصناعة المحلية بسبب الدعم الذي تتلقاه من دولها. وهو ما يسبب خسارة المحافظة لإمكانية إقامة صناعة متطورة فيها (والتي تحتاج إلى كثافة

رأسمالية عالية) كما يعقد من مشكلة البطالة فيها نتيجة لقلة مساهمة المنشآت الاستثمارية في امتصاص البطالة المتزايدة في هذه المحافظة خاصة مع اتجاه المنشآت المقامة إلى تخفيض كثافة العمل فيها.

- ***المنشآت الصناعية المقامة على القانون رقم /21/لعام 1958:***

هناك زيادة واضحة في أعداد المنشآت الصناعية العاملة وفقاً للقانون رقم /21/ فقد ارتفع عددها من 556 منشأة صناعية عام 2000 إلى 758 منشأة صناعية عام 2007 وبنسبة 36%.

يتركز نشاط هذا النوع من المنشآت في مجال الصناعات الهندسية فالغذائية التي تشكل حوالي 75% من عدد المنشآت الصناعية القائمة حتى نهاية عام 2007 ثم الكيميائية فالنسيجية.

الجدول رقم(7) يبين تطور عدد ورأسمال المنشآت الصناعية القائمة على القانون رقم (21) لعام 1958و ما يحركه العامل الواحد من رأسمال ومن الآلات مقرونة بتكاليفها النقدية حتى نهاية عام 2007. (رأس المال: بالألف، عدد العمال: عامل)

	2000	2005	2006	2007
عدد المنشآت الصناعية	556	711	736	758
متوسط رأس مالها	3805	7381	7539	7781
متوسط عدد عمالها	4.6	4.9	4.9	5
نصيب العامل من رأس المال	820	1515	1511	1546
نصيب العامل من الآلات	467	813	837	866

المصدر: حسبت المتوسطات من قبل الباحثة بالاعتماد على الأرقام الواردة في التقارير السنوية لمديرية الصناعة في اللاذقية للأعوام المذكورة.

رغم أنّ ميل متوسط رأس مال هذه المنشآت إلى الازدياد فقد ارتفع من 3805 عام 2000 إلى 7781 ألف ل.س عام 2007 ولكن هذه الزيادة تعود في الأغلب إلى ارتفاع تكاليف الاستثمار مقاسة بالأسعار الثابتة نتيجة التضخم في الأسعار وبالتالي تبقى طاقاتها الإنتاجية صغيرة، مما يجعل تكاليف الإنتاج فيها مرتفعة قياساً بالمنشآت الصناعية الكبيرة. فمتوسط رأسمال هذه المنشآت لم يتجاوز 8 مليون ل.س (7781 ألف ل.س) ومتوسط عدد عمالها 5 عمال، أي يمكن القول أن معظم هذه المنشات هي منشآت صغيرة الحجم، بينما يبلغ متوسط رأس مال المنشآت الصناعية المماثلة المقامة في المدن الصناعية الثلاث (الشيخ نجار، عدرا، حسياء) حوالي 27.9 مليون ل.س عام 2007 ومتوسط عدد عمالها 10.4 عامل [14]، وهذا يجعل المنشآت الصناعية المقامة في مدينة اللاذقية أقل قدرة على المنافسة ويجعلها عاجزة عن فتح أسواق لها في المحافظات الأخرى بما يعيق توسعها وتطورها مستقبلاً، وإذا كان الوضع كذلك عند المقارنة مع المحافظات الأخرى فلنا أن نتصور الوضع عند مقارنتها بالمنشآت الصناعية المماثلة في الدول العربية والمجاورة.

- ***المنشآت الحرفية:***

يلاحظ زيادة في أعداد المنشآت الحرفية التي ارتفع عددها من 5491 منشأة حرفية عام 2000 إلى 6505 منشأة عام 2007 وتشكل الحرف الهندسية النسبة الغالبة فهي تشكل لوحدها 74% من العدد الإجمالي حتى نهاية

عام 2007 تليها الغذائية ثم الكيميائية فالنسيجية.

أما بالنسبة لمتوسط رأس مال المنشأة فإن ارتفاعه من 246 ألف ليرة سورية إلى 384 ألف ليرة سورية يعود في الأغلب إلى ارتفاع تكاليف الاستثمار مقاسة بالأسعار الثابتة نتيجة التضخم وليس إلى تحسن في مستوى التجهيز الرأسمالي لهذه المنشآت، كما لم يحدث تغير ملحوظ على متوسط عدد عمال المنشآت الحرفية وذلك يشير إلى ضعف قدرة هذه المنشآت على المنافسة وإمكانية مواجهة أغلبها لمخاطر الإفلاس مع تحرير التجارة الخارجية والانفتاح على الخارج. ما لم ترتبط بمنشآت أكبر حجماً من خلال التعاقد من الباطن أو أن تتخصص مثلاً في صناعات ذات إنتاجية مرتفعة كالصناعات التي تتطلب مهارات يدوية مرتفعة.

الجدول رقم(8)يبين تطور عدد ورأسمال المنشآت الحرفية ما يحركه العامل الواحد من رأسمال ومن الآلات مقرونة بتكاليفها النقدية حتى نهاية عام 2007. (رأس المال: بالألف، عدد العمال: عامل)

	2000	2005	2006	2007
عدد المنشآت الحرفية	5491	6164	6320	6505
متوسط رأس مالها	246	327	350	384
متوسط عدد عمالها	1.97	1.95	1.96	1.98
نصيب العامل من رأس المال	125	167	178	189
نصيب العامل من الآلات	83	93	101	109

المصدر: حسبت المتوسطات من قبل الباحثة بالاعتماد على الأرقام الواردة في التقارير السنوية لمديرية الصناعة في اللاذقية للأعوام المذكورة.

وتمتاز المنشآت الصناعية المقامة (بأنواعها المختلفة) بانخفاض إنتاجيتها نتيجة ضعف التجهيز الآلي وإهمال عمليات الصيانة والاستبدال فيها، وعدم استخدامها للتقنيات الحديثة ذات الإنتاجية العالية، وعدم توفر البنية التحتية المناسبة فلا يوجد حتى الآن في المحافظة مدينة صناعية تكون موطن لتجمع الحرف والصناعات التي تسبب الضجيج والتلوث، كما تؤمن لهذه الصناعات والحرف الخدمات اللازمة لتسهيل ممارستها لنشاطاتها الإنتاجية وبأسعار تشجيعية كالإنارة والمياه والصرف الصحي والطاقة الكهربائية. والمنطقة الصناعية المقامة في مدينة اللاذقية تعتبر غير كافية لاستيعاب كافة الصناعات الموجودة فيها فمثلاً الصناعات الإسمنتية تحتاج إلى مساحات واسعة لا تتوفر في المنطقة الصناعية نظراً لقدم الدراسة التنظيمية لهذه المنطقة كذلك الأمر بالنسبة للمنشآت الاستثمارية التي تحتاج لمساحات كبيرة وواسعة، الأمر الذي يؤدي إلى توضعها بشكل عشوائي في هذه المحافظة بما يسيء إلى جمالية المحافظة ويرفع من تكاليف إنتاج هذه المنشآت نتيجة لعدم حصولها على الخدمات اللازمة لممارسة نشاطها وبأسعار مناسبة.

ويتضح ذلك بشكل جلي من خلال دراسة المؤشرات الواردة في الجدول التالي.

الجدول رقم(9) يبين نصيب العامل الواحد من رأس المال ومن قيمة الآلات التي يعمل عليها في عام 2007(الوحدة: ألف ل.س)

	نصيب العامل من رأس المال	نصيب العامل من قيمة الآلات	نسبة قيمة الآلات إلى مجموع رأس المال
منشآت قانون الاستثمار رقم /10/	4095	2106.6	%51
المنشآت الصناعية على القانون رقم /21/	1546	866	%56
المنشآت الحرفية	188.8	108.5	%75

يتضح من الجدول السابق أعلاه أن:

– مستوى التجهيز الرأسمالي والآلي مقبول في منشآت قانون الاستثمار رقم /10/، وهذا يرفع من قدرتها التنافسية في السوق الداخلية، ولكن سيضعها ذلك في موقع تنافسي صعب في السوق الخارجية عند تحرير التجارة، خاصة بعد دخول سورية في العديد من الاتفاقات التجارية مع الدول العربية والمجاورة كاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

– مستوى التجهيز الرأسمالي في المنشآت الصناعية المنفذة على القانون رقم /21/ وكذلك مستوى التجهيز الآلي دون الوسط وهذا يرفع من تكاليف الإنتاج في هذه المنشآت ويعرضها لمنافسة حادة من قبل السلع المستوردة المماثلة في حال إلغاء الحماية مع التحرير الكلي للتجارة الخارجية. لذلك لا بد من رفع سوية الإنتاج في هذه المنشآت وزيادة طاقاتها الإنتاجية من خلال ارتباطها ببعضها البعض بشكل عنقودي على أساس قطاعي أو جغرافي (تركزات جغرافية أو قطاعية للمنشأة) يعزز من قدرتها عن طريق التعاون والتخصص وسهولة حصولها على التمويل والتكنولوجيا وسهولة إيصال الخدمات إليها.

أو من خلال تحقيق ارتباطها بمنشآت كبيرة لتوفير مستلزمات الإنتاج لها بما يسمى "التعاقد من الباطن" (التعاقد من الباطن هو تعاقد المشروعات الكبيرة مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تصنيع المكونات، أو على تولي عمليات إنتاجية معينة، أو إجراء عمليات التجميع، أو إتمام المنتج النهائي) والذي يسهم بالتغلب على مشكلة انخفاض وفورات الحجم في هذا النوع من المنشآت (لكونها منشآت صغيرة) من خلال ما يعرف بوفورات التجمع الذي يحقق التكامل فيما بينها من خلال التخصص.

– مستوى التجهيز الرأسمالي ومستوى التجهيز الآلي منخفض في المنشآت الحرفية لذلك فهي مهددة بالإفلاس والزوال في حال تحرير التجارة وإلغاء الحماية الجمركية ما لم ترفع من طاقتها الإنتاجية، كأن تتخصص على سبيل المثال بإنتاج الصناعات اليدوية التي تتطلب مهارات يدوية مرتفعة كالحرف المعتمدة على التراث الحضاري التي من الممكن لها بفضل الجودة والابتكار الفوز بأسواق عالمية، كما فعلت بعض المشروعات الصغيرة والحرف في مصر، فقد تمكنت من تحويل صناعة المجوهرات من حرفة إلى رسالة فنية وتقليد وتاريخ، بإدخال فكرة نقش كتابات من التراث الفرعوني والإسلامي على الذهب والفضة.

– يلاحظ أن نسبة مجموع الآلات إلى مجموع رأس المال تتناسب عكساً مع حجم المنشأة الصناعية بينما من المفروض أن تكون العلاقة بينهما طردية، فمن المفترض أن المنشآت الصناعية المتوسطة والكبيرة تعتمد على الكثافة الرأسمالية أكثر من اعتمادها على كثافة العمل وبالتالي من المفترض أن تخصص القسم الأكبر من رأسمالها لشراء آلات متطورة وتكنولوجيا متقدمة تزيد من تنافسية هذه المنشآت ومن مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

يواجه القطاع الصناعي الخاص في محافظة اللاذقية مجموعة من الصعوبات والمعوقات التي تحد من نشاطه وتعيق تطوره بالشكل المطلوب ومنها:

1- إن صغر حجم المنشآت الصناعية المقامة يُعد عاملاً هاماً في ارتفاع تكاليفها ومعاناتها من ضعف الإنتاجية فمعظم المنشآت الإنتاجية المقامة في المحافظة هي منشآت حرفية أو صناعية صغيرة تقوم على الاستثمار ذي الطابع الفردي أو العائلي ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى افتقار المحافظة إلى رؤوس أموال قادرة على إقامة صناعات ضخمة، فالذين يملكون الكتل النقدية والمهارات لإقامة منشآت صناعية ضخمة يعدون على الأصابع (رغم وجود عدد من المنشآت الاستثمارية المتوسطة والكبيرة ولكن عددها محدود جداً مقارنة بالأنواع الأخرى للمنشآت الصناعية)، هذا من جهة ومن جهة ثانية لعب ضيق حجم السوق المحلية دوراً هاماً في صغر حجم هذه المنشآت لان معظم الصناعات المحدثة قامت بهدف إشباع حاجة السوق المحلية خاصة أن الحماية التي استفادت منها هذه الصناعات وفرت لها أرباح كبيرة وبالتالي أبعدتها عن الإنتاج لأسواق المحافظات الأخرى أو للسوق الخارجية.

2- صعوبة الحصول على التمويل اللازم لإقامة صناعة متطورة، فحتى لو رغب الصناعي بالحصول على التمويل في حال عدم كفاية موارده الذاتية (سواء لإقامة منشأة إنتاجية جديدة أو لتوسيع منشأة قائمة) فإنه يواجه مجموعة من التعقيدات والروتين الشديد للحصول على القروض الصناعية، فالمصرف الصناعي ما زال حتى الآن غير قادر على أخذ الدور الفعال لتوفير التمويل اللازم لإقامة صناعة متطورة. وبذلك فإن الصناعي مازال يعتمد بصورة شبه كلية على التمويل الذاتي عبر الملكية، رغم أن المزيج الأمثل لرأس المال ينبغي ألا يزيد فيه التمويل الذاتي عن 50-60% من مجموع التكاليف الاستثمارية مقابل 40-50 % للتمويل الاقتراضي [15].

3- معاناة الصناعيين من الروتين والإجراءات الإدارية المعقدة للحصول على الترخيص اللازم لإقامة منشآت صناعية أو حتى لتوسيع حجم منشأة صناعية قائمة، فمثلاً إن الترخيص لإنشاء منشأة جديدة يحتاج إلى موافقة وزارات متعددة، كوزارة الصناعة ووزارة الصحة والبيئة وهذا يستغرق وقتاً طويلاً ويحمل المنشأة تكاليف إضافية ورسوم. كما أن توسيع حجم منشأة يحتاج على سبيل المثال إلى إجماع أعضاء لجنة التراخيص المكونة من عشرة أشخاص وهذا يعقد ويؤخر عملية التوسيع.

4- وجود عوائق كثيرة أمام عمليات الاستيراد والتصدير كوجود ضرائب ورسوم مرتفعة عند استيراد المكونات الصناعية مما يؤدي إلى ارتفاع كلف الإنتاج وتدني المواصفات وعدم قدرة الصناعة المحلية على منافسة مثيلاتها سواء القادمة من الدول العربية أو من دول جنوب شرق آسيا والدول الأوروبية.

فمثلاُ يعاني الصناعيون في مدينة اللاذقية من وضع قيود على استيراد مكثفات العصير فيما يتم السماح باستيراد العصير الجاهز من الدول العربية، وكذلك فرض رسوم جمركية عالية على استيراد مكونات صناعة البرادات بينما يتم السماح باستيراد هذا المنتج من الدول المجاورة. مما يؤثر سلباً على أداء المصانع المحلية التي تنتج هذه السلع ويرفع من تكلفة الإنتاج فيها ويخرجها من المنافسة ليس فقط من السوق الخارجية وإنما من السوق المحلية أيضاً.

5- معاناة الصناعيين من صعوبة تطبيق بعض البلاغات الصادرة عن رئاسة مجلس الوزراء والتي لا تراعي خصوصية محافظة اللاذقية من حيث طبيعة المحافظة وموقعها الجغرافي كالبلاغ رقم /10/ بتاريخ 2004/4/19 والذي يحدد مساحة لا تقل عن 4000 متر مربع لإقامة منشآت صناعة البلوك وتطبيق هذا البلاغ قد يكون منطقياً في محافظة بعينها، ولكنه غير منطقي في محافظة اللاذقية لأن أراضي المحافظة عبارة عن :

1- شاطئ بحري مستملك من قبل وزارة السياحة منذ أكثر من 20 عاماً.

2- أراضي مستغلة زراعياً (كأراضي مروية، بيوت بلاستيكية، بساتين حمضيات).

3- محميات طبيعية في الغابات والجبال.

4- لا يوجد في المحافظة أراضي جرداء غير مستغلة زراعياً أو مروية كباقي المحافظات.

6- عدم وجود مدينة صناعية في المحافظة مخصصة للصناعات المتوسطة والكبيرة المقامة على القانون رقم /10/ أسوة بباقي المحافظات، وعدم كفاية المنطقة الصناعية المقامة في هذه المحافظة لاستيعاب جميع المنشآت الصغيرة والحرف المقامة مما يؤدي إلى انتشار هذه المنشآت الصناعية والحرفية بشكل عشوائي في المحافظة على حساب الأراضي الزراعية والسكنية بشكل يسيء إلى جمالية المحافظة ويسبب التلوث البيئي ويضر بالسياحة فيها.

7- عدم وضوح آلية تطبيق تصنيف النشاط الاقتصادي بين ما هو عام وخاص، وبين الأنشطة فيما بين صناعي وحرفي، وعدم توفر مواصفة قياسية سورية لبعض الصناعات لدى مخابر التموين ومؤسسة المياه.

8- الصناعة التحويلية المقامة من قبل القطاع الخاص لم تمارس حتى الآن دوراً فعالاً في حل مشكلة البطالة المتزايدة في هذه المحافظة خاصة مع اتجاه المنشآت المقامة إلى تخفيض كثافة العمل، هذا من الناحية الكمية أما من الناحية النوعية، فيلاحظ أن معظم العمالة المستخدمة هي عمالة غير مؤهلة رغم عدم توفر إحصائيات حول نوعية العمالة المستخدمة ولكن يمكن الاستدلال على ذلك من خلال قلة الطلب على اليد العاملة ذات الكفاءات العلمية والخبرات نتيجة تركيز معظم المنشآت الصناعية على العمل العضلي وقلة استخدام التكنولوجيا المتطورة في هذه المنشآت والتي تتطلب مهارات معينة في العامل، هذا بالإضافة إلى تشغيل الأطفال وصغار السن في المنشآت الحرفية ومن المعروف أن لذلك آثار سلبية كبيرة على التنمية في هذه المحافظة سواء من جهة انخفاض إنتاجية اليد العاملة نتيجة انخفاض مستوى تأهيلها، إضافة إلى خسارة الاقتصاد لطاقات بشرية هامة في المستقبل مع تسرب الأطفال من المدارس ودخولهم بشكل مبكر إلى سوق العمل.

التوصيات:

1- العمل على إزالة العقبات الإدارية والروتينية، سواء عند الترخيص لإقامة المنشآت الصناعية أو التي تعيق عمل المنشآت القائمة والتي ينجم عنها خسارة للوقت وتكاليف إضافية ناجمة عن وجود لجان متعددة للتراخيص أو لمنح الموافقات عند استيراد أية مادة، بالإضافة إلى الرسوم المرتفعة لتوقيع المخططات من قبل نقابة المهندسين.

2- تسهيل إجراءات الاستيراد والتصدير وإصدار تشريعات جمركية تتناسب تماماً مع ما هو سائد في الدول المجاورة، بشكل يضع الصناعة المحلية على قدم المساواة مع الصناعات العربية التي تحصل على دعم لا متناه من دولها. كتخفيض أو إلغاء الرسوم الجمركية التي ما زالت مرتفعة على العديد من مواد ومستلزمات الصناعة، والسماح باستيراد كافة المواد اللازمة للصناعة بغض النظر عن توفرها محلياً أو عدمه، وكذلك السماح باستيرادها من كافة البلدان حتى لا يحصل تجاوز في شهادات المنشأ، وإلغاء النسب المفروضة على بعض كمياتها ونوعياتها.

3- تفعيل عمل المصرف الصناعي وتسهيل الحصول على القروض المصرفية بضمانة المنشأة ذاتها أو بوسائل أخرى، مع تحديث الخدمات المصرفية كالسماح بإعادة القطع الأجنبي.

4- تقديم المعونات الفنية والمساعدات المالية للمشاريع الصناعية القائمة التي ترغب في إعادة هيكلتها لتصبح ذات قدرة تنافسية، وتسهيل عمليات دمج أو بيع المصانع المرخصة، والسماح بتصدير الآلات المستعملة والمستبدلة.

5- تقليص المساحة المخصصة لإقامة المنشآت الصناعية من 4000 متر مربع إلى 2000 متر مربع لمعامل

البلوك والبلاط خارج المخططات التنظيمية وخارج مناطق الحماية.

6- منح إعفاءات ومزايا تفضيلية للصناعات التي تقام في المناطق النائية والريفية والمدن الداخلية (كالحفة، القرداحة) والسماح بإقامة مناطق صناعية متعددة قرب هذه المناطق، لما له من أثر إيجابي في استخدام اليد العاملة المتوفرة ووقف الهجرة من الريف إلى المدينة ورفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي والتعليمي لهذه المناطق.

7- تطبيق المواصفات العالمية في الصناعات السورية وتطبيق المعايير الدولية وتوحيد المواصفات مع البلدان التي لنا معها اتفاقيات ثنائية أو متعددة.

8- العمل على ربط التعليم الفني بالصناعة لتخريج كوادر علمية مؤهلة في المجالات الصناعية المطلوبة(كمبيوتر – ميكانيك- كهرباء- وغيرها) واستخدام مصانع القطاع الخاص في التدريبات العملية وإقامة دورات مستمرة لتدريب وتأهيل العاملين، ففي ظل ندرة رؤوس الأموال في المحافظة -والتي هي صفة عامة في الاقتصاديات النامية- هناك طريقة أخرى لزيادة الإنتاجية، تكمن في إقامة برامج للتدريب والتأهيل المستمرين للعمال، فعلى سبيل المثال نتج عن برامج التدريب والتأهيل التي أقامتها منظمة العمل الدولية في مصر، نتج عنها زيادة في الإنتاجية بنسبة 12% إلى 400% دون أن يترافق ذلك بزيادة رأس المال المستثمر.[16]

9- دراسة إمكانية قيام صناعات مشتركة بين القطاعين العام والخاص في بعض الصناعات المحصورة بالدولة وتشجيع إقامة منشآت صناعية على قانون الاستثمار رقم /10/ في الصناعات التحويلية التي تعتمد على المواد الأولية المحلية المتوفرة في المحافظة (كمشاريع تعقيم وتشميع وفرز الحمضيات- مشاريع إنتاج عصائر طبيعية وغيرها من المشاريع).

بالإضافة إلى العمل على دعم الصناعات الزراعية والنسيجية في هذه المحافظة نظراً لتوفر المواد الأولية اللازمة لهذه الصناعات محلياً ولتوفر الأيدي العاملة الرخيصة خاصة أن مثل هذه الصناعات لا تحتاج إلى كثافة رأسمالية عالية وهو ما يتفق مع محدودية الموارد المالية في هذه المحافظة، بل تتمتع بارتفاع كثافة العمل فيها، وهو ما يشكل حلاً لامتصاص البطالة المتزايدة فيها.

فالصناعة الزراعية تعد متممة للنشاط الزراعي الذي تمتاز به هذه المحافظة حيث تؤمن خدمات التجفيف والتصنيع للمنتجات الزراعية من خضار وفواكه وحمضيات وللمنتجات الحيوانية من لحوم وألبان فتطيل فترة صلاحيتها وتحولها إلى منتجات مصنعة بما يلبي حاجة السوق المحلية ويحقق الأمن الغذائي ويعمل على توفير القطع الأجنبي اللازم لعملية التنمية من خلال زيادة القيمة المضافة المحققة بتحويل المواد الأولية الزراعية ذات القيمة المضافة المنخفضة إلى منتجات مصنعة ذات قيمة مضافة عالية. كتصنيع مكثفات العصير بدلاً من تصدير الحمضيات والفواكه الأخرى بشكلها الحالي.

والأمر نفسه بالنسبة للصناعات النسيجية التي تمتاز فيها هذه المحافظة والتي يمكن رفع القيمة المضافة المحققة فيها من خلال إخضاعها لمراحل تصنيعية أعلى، فبدلاً من تصدير منتجات هذه الصناعة على شكل غزول قطنية منخفضة القيمة المضافة يمكن تحويلها إلى أقمشة ثم ألبسة حيث يؤكد بعض الاقتصاديين أن قيمة الطن الخام من القطن ترتفع من 100 كمؤشر أساس إلى أقل من 200 بعد غزله، وإلى 600 بعد تصنيعه أقمشة جاهزة وإلى 900 عندما يصبح ألبسة وإلى 1300 في حالة الألبسة الأرقى والأكثر تعقيداً [17]، بالإضافة إلى ما يوفره ذلك من فرص عمل جديدة تسهم في امتصاص البطالة المرتفعة في هذه المحافظة.

10- المحافظة على جمالية المنطقة والمساهمة في حماية البيئة من خلال التركيز على الصناعات النظيفة،

والتخلص من المخلفات الصناعية بإقامة محطات معالجة مشتركة للأنشطة المتماثلة وإعادة تصنيع الفضلات الورقية والمعدنية والبلاستيكية والزجاجية. فعلى سبيل المثال يمكن إقامة محطات معالجة لنواتج معاصر الزيتون لقاء رسوم تستوفى من قبل أصحاب المعاصر.

المراجع:

[1] هارون، علي أحمد، عام 2002- *جغرافية الصناعة*، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، مدينة نصر،القاهرة، 348.

[2]المرجع السابق نفسه، 350-354.

[3] القلاع، محمد غسان- 2002 - *تطوير القطاع الخاص (من العائلة إلى المؤسسة)*. جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الخامسة عشرة حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، دمشق.

[4]المرجع السابق نفسه.

[5] البحرة، مأمون، نيسان 1997- *تقييم قانون الاستثمار رقم /10/ لعام 1991 ومشاكل تطبيقه من وجهة نظر المستثمرين الصناعيين*، دراسة مقدمة للندوة السورية –الألمانية الأولى حول "السياسة الاستثمارية في سورية"، 2.

[6] وزارة البيئة، برنامج الأمم المتحدة للبيئة "اليونيب"، *الدراسة الأولية للتخطيط المتكامل للساحل السوري*، دراسة غير منشورة، 5.

[7] المكتب المركزي للإحصاء، حزيران 2004- *نتائج بحث الاستقصاء الصناعي في القطاع الخاص لعام* 2002.

[8] أبو دان، محمد صافي، 2004جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية السابعة عشرة حول "التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية" محاضرة بعنوان – *واقع الصناعة في سورية*- دمشق.

[9] د. حبيب مطانيوس، 2006، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، محاضرة بعنوان –*الشراكة السورية الأوروبية وقطاع الصناعة (الآثار والمهام)*، دمشق.

[10]هيئة تخطيط الدولة، *الخطة الخمسية العاشرة*.

[11] الغيثي، هلال خلفان، مقالة بعنوان –*سلطنة عمان تشهد تطوراً صناعياً كبيراً*- 2002/10/23، عن موقع ميدل ايست اونلاين www.middle-east-online.com

[12] وكالة أنباء البحرين، *تقرير بعنوان- ارتفاع عدد التراخيص الصناعية في النصف الاول من العام الجارى ..دليل على نجاح سياسة المملكة فى الاهتمام بالقطاع الصناعي*- بتاريخ 17-7- 2006 www.bna.bh

[13] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2002 –*استعراض الاستراتيجيات والسياسات الصناعية، الإعداد للقرن الحادي والعشرين*- الأمم المتحدة، نيويورك.

[14] هيئة الاستثمار السورية، *تقرير مناخ الاستثمار* لعام 2007.دمشق.

[15] القلاع، محمد غسان، مرجع سابق.

[16] زيدان، رامي، 2005، رسالة دكتوراه بعنوان- *تفعيل دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية- دراسة حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في سورية*- جامعة دمشق.

[17] أبو دان، محمد صافي، مرجع سابق.